( ) تنشر نص العهد الدولي مع العراق (الحلقة الرابعة)

من أجل بناء عراق آمن موحد فدرالي ديمقراطي يرتكز على أسس الحرية والمساواة وينعم بالسلم والرخاء

خامساً: تحسين مستوى تنسيق المنح وتنفيذها:

ستقوم حكومة العراق بتحديث وتحسين مستوى تنسيق وتنفيذ المنح، بما يتماشى والإيفاء بالتزامات العهد، من خلال:

❖توسيع الالتزامات المتبادلة، ومراقبة سير تقدم عملية التنفيذ وتقييم الأداء من خلال عملية المراقبة المشتركة.

❖تعزيز عملية التخطيط الوطني - إستراتيجية التنمية الوطنية ضمن سياق التحول من المركزية إلى اللامركزية.

❖تحديث عملية إطلاق الأموال والتنفيذ بما في ذلك:

- تبسيط إجراءات وآليات التمويل كلما أمكن.
- إنشاء مكاتب ملائمة لإدارة المشاريع وإنشاء وحدات للتنفيذ.

❖تبني عملية تقاسم التمويل والتكاليف واستخدام آلية تنسيق المنح لرفع مستوى كفاءة التنفيذ الخاصة بالعراق.

ستعيد الحكومة التزامها بهيئات تنسيق المنح المبينة في إستراتيجية التنمية الوطنية، وستتخذ الخطوات اللازمة لضمان:

❖تقوية مجاميع عمل القطاعات والوزارات التي تتصل بصورة مباشرة مع المانحين في دعم تحقيق أهداف العهد. وقبل كل شيء، ينبغي التركيز على ضمان أداء صحيح لمجاميع العمل المبينة في وثيقة العهد.

❖تعزيز عمليات المصادقة لضمان تماشي البرامج والمشاريع التي تم إقرارها مع إستراتيجية التنمية الوطنية والتأكد من إدراجها ضمن الميزانية.

تدرس حكومة العراق الآن المزيد من المقترحات المفصلة حول تنسيق المنح بموجب إستراتيجية التنمية الوطنية والعهد وتأمل رفعها أمام المجتمع الدولي بأقرب فرصة ممكنة.

سادساً: آليات التمويل والصندوق الدولي لإعمار العراق:

ستعكس الحكومة العراقية جميع المساعدات المالية في الميزانية لتسهيل شفافية تدفق التمويل وستعمل على تنسيق وإدارة مساعدات المانحين.

من المتوقع تنوع أشكال المساعدات المالية، وستتبنى الحكومة طرقاً مرنة للتكيف مع مختلف أشكال المساعدات من الشركاء.

ستتولى الحكومة إدارة تنسيق مختلف أشكال المساعدة لتلبية احتياجاتها الاستثمارية.

سيستمر الصندوق الدولي لإغاثة وإعمار العراق بصفته وسيلة ذات قيمة كبيرة تتيح للمانحين وضع الأموال تحت إدارة المنظمات متعددة الأطراف مثل (الأمم المتحدة، البنك الدولي). وسيتم التشديد على الصندوق الدولي لإغاثة وإعمار العراق كي يستجيب إلى توجهات حكومة العراق. ومن المتوقع أن يسفر عن تنسيق الحكومة العراقية لنشاطات المانحين، أن يخصص الصندوق تمويلاً لدعم جدول أعمال الإصلاحات والتزاماته المبينة في وثيقة العهد.

٧- الملاحق: (١) برنامج الحكومة (٢) خطة المصالحة الوطنية (٣) الجدول الزمني التشريعي (٤) مؤشرات المراقبة المشتركة (٥) الإطار المالي متوسط الأمد.

الملحق الأول: مبادئ وأسس البرنامج السياسي للحكومة العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادئ وأسس البرنامج السياسي للحكومة العراقية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين.

أيتها السيدات.. أيها السادة.. أعضاء مجلس النواب المحترمون..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتشرف باسم إخواني وأخواتي في مجلس الوزراء أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر بالمنهاج الحكومي الذي سيشكل الخطوط العريضة لعمل حكومتنا والذي أسعى على أساسه نيل ثقتكم الغالية، ومن خلال ما تمثلونه ثقة شعبنا العظيم الذي انتخب هذا المجلس في أعظم وأشرف انتخابات عرفها العراق على امتداد تاريخه الطويل. إنني أعد المجلس الموقر بتقديم البرنامج الحكومي المفصل خلال شهر واحد ليقوم مجلس النواب بمناقشته وتصويبه بالشكل الذي يراه مناسباً وليتسنى للسادة والسيدات من الوزراء عرض رؤاهم وخططهم كل في مجاله المحدد..

أخواتي، إخواني..

إن تشرفي برئاسة أول وزارة عراقية تقوم على دستور دائم وانتخابات عامة يضع عليّ وعلى إخواني الوزراء مسؤوليات استثنائية أدعو من الله العلي القدير أن يسددني ويلهمني القوة والعزم والحكمة والرؤية لتحملها بما يحقق مطامح وآمال شعبنا المظلوم الذي عانى طويلاً من شتى أنواع الويلات والمآسي والحروب والسياسات الجائرة والظالمة رافعاً يدي إليه سبحانه وتعالى داعياً: رب أرني الحق حقاً فأتبعه والباطل باطلاً فأجتنبه. كما أرجو من شعبنا العظيم ومجلسكم الموقر الدعم والمساندة.. ولعل أفضل أنواعها هي الرقابة والنصح والنقد والترشيد.

قبل أن أعرض النقاط الرئيسية للبرنامج الحكومي والمبادئ التي استند عليها أود أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العالي للمرجعية العليا في النجف الأشرف وعلى رأسها آية الله العظمى السيد علي السيستاني دامت إفاضته وبقية المراجع العظام وكذلك بقية المراجع والعلماء المسلمين وغير المسلمين والقادة السياسيين والوطنيين والمؤسسات العراقية المختلفة على جهودها ودورها في دفع العملية السياسية وتوفير الأجواء المناسبة في هذه الظروف الصعبة لإجراء الانتخابات والاستفتاء على الدستور.. كما أشكر جميع المؤسسات والدول الصديقة على مساهماتها وجهودها لدعم العراق وشعبه. وأعرب عن تقديري الخاص للمسئولين الذين تحملوا هذه المهمة الشاقة المعقدة الحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية اللتين قادتا العراق في أصعب الظروف وأعقدها وأقدر تماماً خدمات الدكتور إبراهيم الجعفري، وسأواصل العمل الجاد لتعزيز المنجزات التي تحققت في عهده وفي استكمال النواقص ومواصلة العمل لإنجاز المهام المطلوبة.

أقف وقفة إجلال وخشوع أمام أرواح شهدائنا والدماء الغالية التي بذلها العراقيون. وأستلهم من صمود شعبنا وتضحياته وآلامه وما تعرض له من سجون وتعذيب وقتل وإرهاب وتهجير وملاحقة وتضييف معتقداً اعتقاداً جازماً أن قوتنا ونصرنا هي من قوة ونصرة هذا الشعب العظيم بعد الله سبحانه وتعالى. فكما دحرنا الطاغية وأيام الظلم والاستبداد فإننا سندحر الإرهاب والتخريب وعوامل التخلف والفقر والجهل. وسنحول مأساة سامراء وتفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام والمآسي المستمرة التي يذهب ضحيتها أعداد لا تحصى من الضحايا الذين يذهبون يومياً خطفاً وتعذيباً وتهجيراً وقتلاً وتنكيلاً إلى عزم وإرادة حديدية لا تقهر في توحيد صفوف شعبنا وفي عزل كل من يريد له السوء والأذى والفتنة والعدوان.

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون

تضع الحكومة برنامجها في الإطار الذي يحافظ على وحدة الشعب العراقي بجميع طوائفه وقومياته بهدف بناء عراق دستوري ديمقراطي اتحادي تعددي، يعتمد الدستور والقوانين التي تكفل الحقوق والحريات لجميع أفراد الشعب العراقي وضمان المساهمة الفاعلة للمرأة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتطويرها ودعم استقلاليتها.

الملحق الأول: مبادئ وأسس البرنامج السياسي للحكومة العراقية

١- يعتمد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على أساس مبدأ المشاركة وتمثيل المكونات العراقية اعتماداً على أساس الاستحقاق الانتخابي ومقتضيات المصلحة الوطنية.

٢- العمل وفق الدستور والالتزام به، وإن أية تعديلات لاحقة ستجري وفق المادة ١٤٢ من الدستور.

٣- السير قدماً في سياسة الحوار الوطني وتوسيع دائرة الاشتراك في العملية السياسية بما ينسجم مع الدستور، وبناء عراق حر تعددي اتحادي ديمقراطي بروح المصالحة والمصارحة.

٤- نبذ العنف وإدانة منهج التكفير بشكل واضح وصريح، والإرهاب بكل أشكاله، والاصطفاف لمكافحته وتطبيق قوانين مكافحة الإرهاب بشكل فعال عبر مؤسسات القضاء ومؤسسات الدولة ذات العلاقة، وإيجاد كل الظروف الملائمة لترسيخ روح المحبة والتسامح بين أبناء الوطن مع احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٥- العمل على صيانة سيادة العراق وتعزيز استقلاله ووحدته والتعامل مع مسألة وجود القوات متعددة الجنسية في إطار قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ والإسراع في خطط استكمال القوات العراقية وفق الدستور وعلى أساس من المهنية والولاء الوطني، والإسراع في نقل المسؤوليات والصلاحيات الأمنية إلى قوات الجيش والشرطة والأمن العراقية، والتأكيد على مبدأ التعاون بين العراق والقوات متعددة الجنسية بما يحقق استكمال المستلزمات الذاتية وفق جدول زمني موضوعي لتسلم القوات العراقية المهام الأمنية كاملة وانتهاء مهام القوات متعددة الجنسية وعودتها إلى بلدانها.

٦- ترسيخ دولة المؤسسات وبناء دولة القانون وإتباع الأصول الإدارية والمؤسساتية وفق مبدأ المواطنة ورفض التفرد والقرارات الارتجالية واعتبار الوزارات ومؤسسات الدولة هوية وطنية وملكاً للشعب وليست هوية لحزب الوزير وقراراته الشخصية ومنع أي استئثار أو هيمنة أو وصاية لأية فئة أو جماعات بالتشكيلات الحكومية والإدارية والمؤسسات العامة.

٧- منع التفرد والديكتاتورية والطائفية والعنصرية بكل أشكالها وتجسيد ذلك في سياسات الدولة وممارساتها.

٨- المرأة نصف المجتمع ومربية النصف الآخر، لذلك يجب أن تأخذ دورها الفاعل في بناء المجتمع والدولة واحترام حقوقها في المجالات المختلفة.

٩- الشباب أمل المستقبل ولذا يجب توفير جميع المستلزمات التي تسهم في توفير بيئة صالحة ومناسبة لتنمية طاقاتهم وقدراتهم، بما يعزز بناء العراق والقيم الوطنية.

١٠- رعاية العتبات المقدسة، وإعمارها وتقديم الدعم الكامل لحفظ أمنها وأمن زوارها، وتنمية السياحة الدينية.

١١- رعاية الجامعات العلمية ودعم استقلالها، وإعادة النظر في المناهج التعليمية في كل المراحل بما يجعلها مواكبة للتطورات العلمية وتخليصها من الفكر الشوفيني والطائفي بما يعزز الوحدة الوطنية.

١٢- ضمان استقلالية شبكة الإعلام العراقية، والهيئة الوطنية للاتصالات، ومنع التدخل الحكومي في شؤونها، والالتزام بالقوانين المنظمة لعملها.

١٣- وضع خطة تنمية شاملة للبناء والإعمار مع الأخذ بنظر الاعتبار واقع الحرمان والمظلومية والتخلف الذي أصاب المناطق والسكان بسبب والاستبداد للنظام المباد.

١٤- تنشيط عملية إعادة الإعمار وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والمتضررة.

١٥- الإسراع في تأهيل قطاع الطاقة الكهربائية.

١٦- تنظيم إدارة قطاع الهايدروكاربونات (النفط والغاز) بإصدار تشريع لهذا الغرض بما يضمن حقوق الأقاليم عند تشكيلها، والمحافظات، وفق ما ورد في الدستور.

١٧- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية بما يساهم في التنمية والإعمار وبما يحفظ الوحدة الوطنية.

١٨- الاهتمام الفائق بالقطاعين الزراعي والصناعي ووضع القوانين والقرارات وتقديم الدعم الحكومي الكفيل بإنمائها.

١٩- ستكون حكومة العراق وشعب العراق الذي اختارها عبر آليات الانتخاب الحر، وستنظم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات ومجالس الأقاليم والمحافظات بما يعزز المبدأ الاتحادي واللا مركزية في بناء الدولة وتطوير العلاقات الاتحادية بين مكوناته في العراق.

الملحق الأول: مبادئ وأسس البرنامج السياسي للحكومة العراقية

٢٠- بناء علاقة صداقة واحترام متبادل وتعاون مع دول الجوار والعام بما يحقق المصالح المشتركة بين العراق وتلك الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد الحوار والتفاوض لحل القضايا العالقة.

٢١- تعزيز الدور الأساسي للأقاليم عند تشكيلها، ومجالس المحافظات، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة لمجالس المحافظات، واعتمادها في إدارة تلك المحافظات والأقاليم وتنظيم علاقة الحكومة المركزية معها وفق الدستور والقوانين المنظمة لذلك.

٢٢- تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور، والمعتمدة على المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة والمتمثلة بتحديد مراحل ثلاث: التطبيع والإحصاء والاستفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها، وتبدأ الحكومة إثر تشكيلها في اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات التطبيع بما فيها إعادة الأقضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل وتنتهي هذه المرحلة في ٢٠٠٧/٣/٢٩م حيث تبدأ مرحلة الإحصاء فيها من ٢٠٠٧/٧/٣١م وتتم المرحلة الأخيرة وهي الاستفتاء في ١٥/ ٢٠٠٧/١١م.

٢٣- تلتزم الحكومة بمعالجة الملف الأمني من خلال الاضطلاع بخطة متكاملة ذات محاور أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية وغيرها، وتجري متابعتها بنفس القدر من الاهتمام.

٢٤- اعتماد مبدأ التوازن والكفاءة في إدارة البلاد وتوزيع المسؤوليات والتوظيف في الدوائر الحكومية والجيش والشرطة وأجهزة الأمن والسفارات بما يحقق العدالة في المشاركة وتحسين مستوى الأداء المهني.

٢٥- وضع آليات فاعلة في مراقبة الإنفاق ومعالجة الفساد الإداري والمالي وتفعيل المواد الدستورية الخاصة بذلك والتعهد بالالتزام بها.

٢٦- تطوير نظام للتكافل والضمان الاجتماعي لمعالجة الفقر والتخلف.

٢٧- تطوير مؤسسات التعليم والبحث العلمي بما يخدم بناء العراق الجديد وينسجم مع حاجات التقدم والبناء.

٢٨- إعادة النظر في هيكلية وقوانين الهيئات المستقلة ودعمها بما فيها الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث وهيئة النزاهة بما لا يتنافى مع الدستور وتعديلاته.

٢٩- إعادة النظر في قانون الانتخابات وتشكيل المفوضية العليا للانتخابات.

٣٠- العمل على ضبط الحدود الدولية ومنافذها وتفعيل المواد الدستورية الخاصة بها.

٣١- إيقاف عمليات التهجير القسري من جميع أنحاء البلاد، وإعادة المهجرين إلى أماكن سكناهم الأصلية.

٣٢- رعاية الكفاءات العلمية وتوفير الأجواء الأمنية والمعيشية المناسبة بما يحول دون هجرتها، واعتماد إجراءات فاعلة لعودة الكفاءات إلى الوطن.

٣٣- تشكيل لجنة حكومية فور تأليف الوزارة مهمتها متابعة قضايا المعتقلين، وإطلاق سراح الأبرياء منهم فوراً وتفعيل القضاء عبر إحالة المتهمين في المحاكم، وإطلاق سراح المواطنين الذين لم يتم اعتقالهم بأمر قضائي فوراً.

٣٤- تطبيق قانون ٩١ المتعلق بالميليشيات.

٣٥- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نوري المالكي
رئيس الوزراء

الملحق الثاني: مشروع المصالحة والحوار الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع المصالحة والحوار الوطني

من أجل تأكيد التلاحم بين أبناء الشعب العراقي وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية واشاعة أجواء المحبة والانسجام بين مكوناته المختلفة ولمعالجة الآثار التي تركها الإرهاب والفساد الاداري وغير ذلك على اجواء الثقة المتبادلة. وتعميم روح المواطنة المخلصة للعراق التي يتساوى عندها كل العراقيين في حقوقهم وواجباتهم ولا تمييز بينهم على أساس من المذهبية والعرقية والحزبية السياسية، من اجل بناء جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء العراق ورفاهية شعبة واستعادة كامل ارادته وسيادته، ومن اجل ان يستعيد عراقنا العزيز موقعه الرائد إقليمياً ودولياً من اجل كل هذا نطلق مبادرة المصالحة والحوار الوطني التي تقوم على ركنين أساسيين:-

١-الآلية المعتمدة.

٢-المبادئ والسياسات المطلوبة.

أولاً: الآليات

أ-تشكيل هيئة وطنية علياً باسم (الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني) من ممثلين عن السلطات الثلاث ووزير الدولة للحوار الوطني وممثلين عن القوائم البرلمانية التي تألقت داخلها القوى السياسية وشخصيات مستقلة وممثلين عن المرجعيات الدينية وعن العشائر.

ب-تشكيل لجان فرعية في المحافظات من قبل الهيئة الوطنية العليا تتولى مهام الهيئة لتوسيع المصالحة افقياً.

ت-تشكيل لجان ميدانية لوضع تصورات ثقافية وإعلامية ومتابعة سير عملية المصالحة وتقييم مراحلها وتسليط الضوء عليها.

ث-عقد مؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع مثل:

١-مؤتمر لعلماء الدين لدعم عملية المصالحة وإصدار الفتاوى الداعمة لها على اعتبارها اعتصاماً بحبل الله.

٢-مؤتمر لرؤساء العشائر يصدر عنه ميثاق شرف لمواجهة حالة التناحر ودحر الإرهاب والمفسدين.

٣-مؤتمر للقوى السياسية الفاعلة في الساحة تتعهد بدعم الدولة وحماية العملية السياسية ومواجهة التحدي الإرهابي والفساد، وإعلان ميثاق وطني بذلك.

٤-دعوة مؤسسات المجتمع المدني كافة للقيام بنشاطات ومؤتمرات وحملات توعية وتثقيف لتحقيق اهداف مشروع المصالحة والحوار الوطني.

ثانياً: المبادئ والسياسات المطلوبة

١-اعتماد خطاب سياسي وعقلاني من جانب القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، ومن الحكومة لإعادة وتعميق روح الثقة وطمأنة الأطراف المترددة وحيادية الإعلام.

٢-اعتماد الحوار الوطني الصادق في التعامل مع كل الرؤى والمواقف السياسية المخالفة لرؤى ومواقف الحكومة والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية.

الملحق الثاني: مشروع المصالحة والحوار الوطني

٣-اعتماد الشرعية الدستورية والقانونية لحل مشاكل البلد ومعالجة ظاهرة التصفيات الجسدية وبذل الجهود من اجل السيطرة على هذه الظاهرة الخطرة.

٤-ان تتخذ القوى السياسية المشاركة في الحكومة موقفاً رافضاً ضد الارهابيين والصداميين.

٥-إصدار عفو عن المعتقلين الذين لم يتورطوا في جرائم وأعمال إرهابية وجرائم ضد الإنسانية وتشكيل اللجان اللازمة لإطلاق سراح الأبرياء بالسرعة الممكنة، ويتعهد الراغب بالحصول على فرصة العفو ان يشجب العنف ويتعهد بدعم الحكومة الوطنية المنتخبة واتباع القانون.

٦-منع انتهاكات حقوق الانسان، والعمل على اصلاح السجون ومعاقبة المسؤولين عن جرائم التعذيب، وتمكين المنظمات الوطنية والدولية من زيارة السجون وتفقد أحوال السجناء.

٧-التباحث مع القوات متعددة الجنسية من أجل وضع آليات تمنع إنتهاك حقوق الإنسان والمدنيين من خلال العمليات العسكرية.

٨-حل مشاكل موظفي الدوائر المنحلة وبالإخص ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاستفادة من خبراتهم.

٩-إعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث بموجب ما نص عليه الدستور وإخضاعها للقانون والقضاء لتأخذ طابعاً مهنياً ودستورياً.

١٠-اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الخدمات وبالأخص في المناطق الساخنة.

١١-تفعيل اللجان التحضيرية التي انبثقت عن مؤتمر القاهرة للوفاق الوطني بالتنسيق مع الأمم المتحدة والجامعة العربية وتشجيع مبادرة بغداد السلام.

١٢-القيام بتحرك إقليمي عربي إسلامي متوازن من جانب الحكومة لوضع الحكومات بصورة ما يجري في العراق وكسب دعمها إلى جانب عملية الوفاق الوطني، وبالاخص الحكومات التي تقدم دعماً للإرهاب أو تغض الطرف عنه.

١٣-العمل الجاد والسريع لبناء القوات المسلحة التي ستتولى إدارة أمن العراق تمهيداً لانسحاب القوات متعددة الجنسية.

١٤-العمل الجاد والسريع لإعادة النظر في بناء القوات المسلحة التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية وغيرها على اسس مهنية ووطنية لانها ستتولى إدارة أمن العراق وتتسلم الملف الأمني من القوات متعددة الجنسية قبل انسحابها.

١٥-تفعيل القرارات لمساندة ضحايا النظام السابق وتعويضهم وتوفير الامكانات لتحسين الاوضاع المعيشية والخدمية في المناطق المحرومة في عموم العراق.

١٦-إزالة المعوقات التي تحول دون مشاركة أي مواطن عراقي أو تنظيم يرغب بالعمل وفق الدستور لبناء العراق ولم يرتكب جريمة.

١٧-تعويض المتضررين من الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية وأعمال العنف.

١٨-تفعيل دور القضاء لمعاقبة المجرمين، وجعله المرجعية الوحيدة في التعامل مع جرائم ورموز النظام السابق والارهابيين وعصابات القتل والاختطاف.

١٩-جعل القوات المسلحة غير خاضعة لنفوذ القوى السياسية المتنافسة وإلا تتدخل في الشأن السياسي، وحل موضوع الميليشيات والمجموعات المسلحة غير القانونية ومعالجتها سياسياً واقتصادياً وامنياً.

٢٠-توحيد الرؤى والمواقف تجاه العناصر والمجموعات الارهابية والتكفيرية التي تعادي العراق والعراقيين.

٢١-البدء بحملة إعمار واسعة لكل مناطق العراق المتضررة، ومعالجة مشكلة البطالة.

الملحق الثاني: مشروع المصالحة والحوار الوطني

٢٢-ان ما افرزته الانتخابات من برلمان ودستور وحكومة وحدة وطنية تشكل بمجموعها الممثل الشرعي الوحيد لارادة الشعب العراقي في التعامل مع موضوع السيادة وتواجد القوات متعددة الجنسية.

٢٣-العمل على اعادة المهجرين إلى مناطقهم وتتولى الحكومة والاجهزة الامنية تأمين عودتهم وحمايتهم من المخربين والارهابيين وتعويضهم عن الاضرار التي لحقت بهم واعتماد سياسة امنية حازمة تضمن حماية الناس وعدم خضوعهم للابتزاز والاكراه.

٢٤-عمليات الاعتقال والتفتيش تتم بموجب اوامر قضائية صادرة قبل المداهمة والاعتقال، واعتماد المعلومات المؤكدة وليس الكيدية وبما لا يتعارض مع حقوق الانسان وتكون العمليات العسكرية بأوامر رسمية.

الملحق (٣): جدول زمني تشريعي

الملحق (٣) جدول زمني تشريعي نهاية سنة ٢٠٠٧

❖الاتفاق على وضع جدول زمني تشريعي.

❖تشكيل لجنة مراجعة الدستور.

❖المصادقة على قانون الاجراءات التنفيذية لتشكيل الاقاليم.

❖ المصادقة على قانون الاستثمار

❖ المصادقة على قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

❖ المصادقة على قانون انتخابات المحافظات وتحديد تاريخ بدء تلك الانتخابات.

❖ المصادقة على قانون النفط والغاز.

❖ المصادقة على قانون اجتثاث البعث.

❖ المصادقة على قانون صلاحيات مجالس المحافظات.

❖ المصادقة على قانون العلم وشعار الجمهورية والنشيد الوطني.

❖ المصادقة على امر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩١ حول القوات المسلحة والمليشيات في العراق.

❖مناقشة موضوع العفو العام، والمليشيات وباقي المجموعات المسلحة.

❖الانتهاء من تشكيل الهيئات المستقلة الواردة في الدستور.

❖تستكمل لجنة مراجعة الدستور نشاطها.

❖إجراء استفتاء على تعديل الدستور.